على حافة الإعدام

THE EDGE OF EXECUTION

تقرير إحصائي حول **(حصاد الإعدام التعسفي في مصر)**

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

Statistical report on **(Arbitrary Executions in Egypt)**

On the occasion of International Human Rights Day

December 10th, 2020

JHR
Justice For Human Rights

10 ديسمبر/كانون الأول 2020

على حافة الإعدام

تقرير إحصائي حول (حصاد الإعدام التعسفي في مصر)
بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان
10ديسمبر/كانون الأول 2020

"الحق في الحياة حقٌ مُلازمٌ لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا".

المادة 1/6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

إعداد | مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR

Justice For Human Rights

مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان – JHR

مؤسسة حقوقية مستقلة لدعم العدالة وحماية حقوق الإنسان، تعمل وفق قواعد وآليات ونُظم عمل المنظمات الدولية، وتمتلك شراكة مُعتبرة مع المنظمات المعنية.

تَهدُف المؤسسة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، طبقًا للمعايير الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية المعنية، ودعم المظلومين والدفاع عنهم.

JHR
Justice For Human Rights

مقدمة:

ما تزال عقوبة الإعدام في مصر تُشكل تهديدًا صارخًا للحق في الحياة، فلم تتخذ الحكومة المصرية أي إجراء إيجابي نحو الحد من العقوبة، أو تقليل إصدار الأحكام، أو حتى وقف تنفيذها، أو استبدالها بعقوباتٍ أخرى، والمؤسف في الأمر أن مصر تعرضت لكثير من الانتقادات جرَّاء الإسهاب في إصدار أحكام الإعدام، خاصةً الأحكام الجماعية في القضايا السياسية، والأحكام التي تصدر بعد محاكمات تفتقد لضمانات العدالة، واستمر القضاء المصري بشقيه المدني والعسكري في التصدي للقضايا ذات الطابع السياسي منذ أكثر من سبع سنوات دون اكتراث، حتى بلغ عددها 1563 حكمًا.

واعتُبِرَ الإعدام أحد وسائل الانتقام السياسي من معارضي الحكومة المصرية، فمصر قد تم تصنيفها من قِبل التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام ضمن خمس دول هي الأكثر تنفيذًا لأحكام الإعدام عالميًا، إلى جوار المملكة العربية السعودية، إيران، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية؛

وتُعلن الحكومة المصرية في المحافل الدولية أنها تلتزم بضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في الدستور، وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي لا وجود له واقعيًا، فإن تطبيق معايير وضمانات المحاكمة العادلة يلزمه بالضرورة وجود سلطة قضائية نزيهة ومستقلة، والواقع في القضاء المصري عكس ذلك تمامًا، خاصة عند محاكمة المعارضين السياسين.

في 23 ديسمبر/كانون الأول 2013، أصدر وزير العدل المصري آنذاك القرار رقم 10412، بتخصيص دوائر قضائية جنائية لنظر قضايا الإرهاب، وبتاريخ 26 ديسمبر/كانون الأول 2013، قرر رئيس محكمة استئناف القاهرة تشكيل دوائر خاصة بالقاهرة مُشكَّلة من قضاة من محاكم الجنايات، سُميت (دوائر الإرهاب) تنفيذًا لذلك القرار، وقد جاء قرار تشكيل تلك الدوائر، بسبب تكرار تنحي المحاكم وعدد من القضاة عن نظر القضايا المُسندة إليهم في هذا الصدد "كونها قضايا سياسية".

وقد صدر هذا القرار بالمخالفة لقرار الجمعية العمومية لقضاة محكمة الاستئناف بتوزيع العمل القضائي طبقًا لقانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972، كما قامت كل دائرة استئناف على مستوى الجمهورية بتخصيص دائرة أو أكثر لنظر قضايا الإرهاب.

وبناءً على ذلك، يتم اختيار محكمة بعينها أو قاضٍ بعينه لنظر دعوى معينة؛ وهو ما يُعد مخالفة للدساتير المصرية المُتعاقبة وآخرها مخالفة نص المادة 97 من الدستور المصري لسنة 2014، **"ألا يُحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن المحاكم الاستثنائية محظورة"**.

فالمادة رقم 30 من القانون رقم 46 لسنة 1972 جعلت اختصاص تشكيل الدوائر القضائية من اختصاص الجمعية العامة لكل محكمة وليس من اختصاص وزير العدل أو حتى رؤساء المحاكم، لذا فإن تشكيل أي دوائر قضائية او توزيع العمل القضائي الذي يُخالف هذه المادة من قانون السلطة القضائية يصفها بالبطلان المطلق.

من الناحية الشكلية استطاعت الحكومة المصرية أن تصبغ أحكام الإعدام بالصبغة القانونية، لكنها عمليًا لم تنجح في إقناع الهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية لأجل قبول هذا الكم الهائل من أحكام الإعدام الذي لا مثيل لها، فلم تَسلم من النقد واللوم، والمطالبات المتكررة دوليًا وحقوقيًا بضرورة وقف الإعدام ومراجعة الأحكام.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، تمت مراجعة ملف حقوق الإنسان المصري ، في الدورة رقم 34 للاستعراض الدوري الشامل UPR، حيث عاد وفد مصر وحوذته 372 توصية تنتقد حالة حقوق الإنسان المتردية بصفةٍ عامة، وفيما يخص الإعدام وُجِهت أكثر من 37 توصية منتقدة لعقوبة الإعدام وتنفيذها في مصر.

ولخطورة عقوبة الإعدام التي يُساء استعمالها، فإننا في **"مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR"** نعمل على مناهضتها، والمطالبة بوقف هذه العقوبة أو الحد من استعمالها، أو إلغاءها.

وفي هذا التقرير -الإحصائي- نُشير إلى ما تم رصده وتوثيقه لأحكام الإعدام في بعض القضايا ذات الطابع الجنائي، وأخرى ذات طابع سياسي وهي الأكثر في مصر حاليًا.

منهجية التقرير:

هـذا التقريـر هـو تقريـر بحثـي وإحصائـي لأحـكام الإعـدام التـي تـم رصدهـا وتوثيقهـا من خلال وحدتي الرصد والتوثيق.

يشمل التقرير على ملخص رقمي إحصائي لبعض القضايا الجنائية.

يرصـد التقريـر أحـكام الإعـدام الصادرة فـي عـام 2020، مع الإشـارة للأرقـام الإجمالية لما صدر من أحكام خلال السنوات الماضية.

كمـا سـيعرض التقريـر لمـا تـم رصـده مـن تنفيـذ لأحـكام الإعـدام خـلال عـام 2020، مع الإشارة للقضايا التي تم تنفيذ أحكام الإعدام فيها.

والإشـارة إلـى القضايـا ذات الطابـع السياسـي الصـادر فيهـا أحـكام نهائيـة باتـة واجبـة النفاذ.

وقـد اعتمـد التقريـر علـى المعلومـات التـي تـم رصدهـا وتوثيقهـا بالمؤسسـة، وبعـض المعلومات المنشورة في الصحف والمواقع الإليكترونية الموثوق فيها.

تنويه

بغـض النظـر عـن طبيعـة القضايـا وملابسـاتها والظـروف السياسـية التـي صاحبتهـا، فـإن حقـوق الإنسـان تعلـو فـوق كل شـيء وتتجـاوز كل الظـروف، أيًـا كان جنـس المتهـم أو لونـه أو ديانتـه أو انتمائـه السياسـي، نحـن لا نفتـرض البـراءة المطلقـة فـي قضايـا الإعـدام، ولا نقطـع بذلـك يقينًـا، وإنمـا نبحـث عـن تطبيـق العدالـة، وتمتـع كل متهم بحقه في المحاكمة العادلة.

#لا_للإعدام_في_مصر...

إن الخطـأ فـى إنـزال عقوبـة الإعـدام يسـتحيل تداركـه بعـد تنفيذهـا، ومـن ثـم كانـت تلك العقوبة هى الأشد والأخطر من بين كافة العقوبات بصفة عامة.

ملخص رقمي حول الإعدام في القضايا الجنائية خلال السنوات 1981 - 2012:

- 2180 حكمًا بالإعدام خلال الفترة من 1981 حتى 2012.
- 179 حكمًا بالإعدام، وتنفيذ الحكم على 35 شخصًا، (1981 - 1990).
- 678 حكمًا بالإعدام، وتنفيذ الحكم على 213 شخصًا، (1991 - 2001).
- 528 حكمًا بالإعدام، (2002 - 2006).
- 40 حكمًا بالإعدام، (2007).
- 87 حكمًا بالإعدام، (2008).
- 269 حكمًا بالإعدام، (2009).
- 185 حكمًا بالإعدام، (2010).
- 123 حكمًا بالإعدام، (2011).
- 91 حكمًا بالإعدام، (2012).

ملخص رقمي حول الإعدام في القضايا ذات الطابع السياسي:

أحكام وقضايا إعدام صدرت خلال الفترة 2013 - 2020.

- 1563 حكمًا بالإعدام.
- 80 شخصًا تم إعدامهم في 22 قضية، منهم 13 قضية صدرت الأحكام فيها من القضاء العسكري ضد مدنيين، 4 قضايا صدرت الأحكام فيها من محاكم الجنايات، 5 قضايا صدرت الأحكام فيها من دوائر الإرهاب القضائية.

التنفيذ ورهن التنفيذ خلال الفترة 2015 – 2020 بالأرقام:

- 2015 - إعدام 7.
- 2016 - إعدام 1.
- 2017 - إعدام 15.
- 2018 - إعدام 14.
- 2019 - إعدام 18.
- 2020 - إعدام 25.
- وهناك 68 شخصًا رهن الإعدام **"أحكام نهائية باتة واجبة النفاذ في 14 قضية"**.

رسم بياني لأحكام الإعدام الجنائية في الفترة من 1981 - 2012

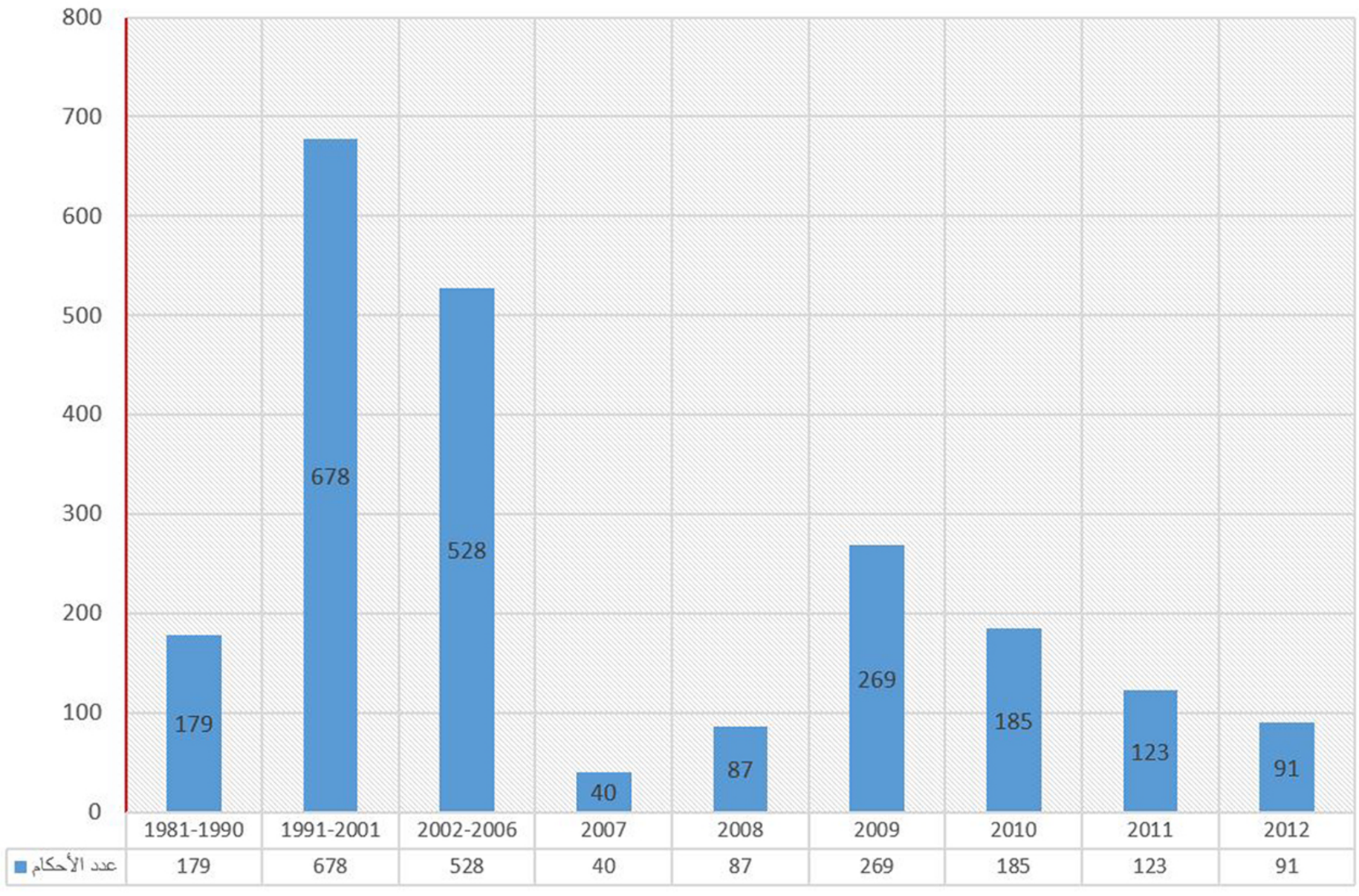

#لا_للإعدام_في_مصر...

يجب ألا يُحرم المتهم من ضمانات المحاكمة العادلة، منذ اللحظة الأولى لتوقيفه وأثناء محاكمته، وأن يُعامل المعاملة الإنسانية اللائقة التي منحها له القانون والدستور والعهود والمواثيق الدولية، وذلك بغض النظر عن طبيعة القضية وملابساتها والظروف السياسية التي صاحبتها.

ملخص الإعدام في 2020 في القضايا ذات الطابع السياسي:

- 51 حكمًا بالإعدام في 4 قضايا.
- قضيتان صدرت فيهما الأحكام من محاكم أمن الدولة العليا طوارئ، أحكام نهائية باتة، عدد المحكوم عليهم 40 شخصًا.
- 25 شخصًا تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم.

جدول إحصائي لأحكام الإعدام الصادرة في قضايا ذات طابع سياسي (2020):

م	المُسمى الإعلامى للقضية	رقم القضية	المحافظة	التاريخ	المحكوم عليهم
١	تنظيم بيت المقدس	٢١٩٤٧/ ج أول م. نصر٢٠١٤، ٢٥ لسنة ٢٠١٤ج أ ط ٨	سيناء	٠٢ مارس ٢٠٢٠	٣٧
٢	اغتيال مدير أمن اسكندرية	٦ لسنة ٢٠١٩ جنايات أمن دولة عليا طوارئ	الإسكندرية	١٤ يونيه ٢٠٢٠	٣
٣	قتل خفير شرطة أبو كبير	رقم ٤٧٩ لسنة ٢٠١٨، جنايات أبو كبير – الشرقية	الشرقية	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	٦
٤	اقتحام قسم شرطة مبارك	١٩٨٥٥ لسنة ٢٠١٦ جنايات الفيوم، إرهاب	الفيوم	١٦ أكتوبر ٢٠٢٠	٥

تنفيذ أحكام الإعدام 2020: خلال 2020 تم تنفيذ أحكام الإعدام في عددٍ من القضايا ذات الطابع السياسي ، بيانها كالتالي:

- القضية رقم 165 لسنة 2017 جنايات عسكرية الإسكندرية، **(تفجير الكنائس)** - إعدام 8.
- القضية رقم 01 لسنة 2014 جنايات عسكرية القاهرة، **(قضية هشام عشماوي)** - إعدام 1.
- القضية رقم 160 لسنة 2018 جنايات غرب القاهرة العسكرية، **(أحداث الواحات)** - إعدام 1.
- القضية رقم 20091لسنة 2013 جنايات باب شرقي الإسكندرية، - إعدام 2.
- القضية رقم 3455 لسنة 2015 جنايات كلي جنوب الجيزة، **(أجناد مصر)** - إعدام 10.
- القضية رقم 12749 لسنة 2013 جنايات مركز كرداسة الجيزة - إعدام 3.

#لا_للإعدام_في_مصر...

لا يستقيم إنزال عقوبة الإعدام بإجراءات سريعة وموجزة، تفتقد إلى الضمانات العادلة، لما تمثله هذه العقوبة من خطورةٍ وتهديدٍ للحق في الحياة.

جدول إحصائي للقضايا ذات الطابع السياسي التي تم تنفيذ أحكام الإعدام فيها:

م	المُسمى الإعلامي للقضية	رقم القضية	المحافظة	تاريخ تنفيذ الحكم	المُنفذ ضدهم
١	أحداث سيدي جابر	١٥٦٦٣ لسنة ٢٠١٣ جنايات سيدي جابر	الأسكندرية	٠٧/ ٠٣/ ٢٠١٥	١
٢	عرب شركس	٤٣ لسنة ٢٠١٤ جنايات القاهرة العسكرية	القليوبية	١٧/ ٠٥/ ٢٠١٥	٦
٣	مذبحة رفح الثانية	٢٤٨٥٦ لسنة ٢٠١٤ جنايات أبوكبير الشرقية	شمال سيناء	١٥/ ١٢/ ٢٠١٦	١
٤	كمين الصفا	٤١١ لسنة ٢٠١٣ جنايات عسكرية	شمال سيناء	٢٦/ ١٢/ ٢٠١٧	١٥
٥	ستاد كفر الشيخ	٣٢٥ لسنة ٢٠١٥ جنايات عسكرية الأسكندرية	كفر الشيخ	٠٢/ ٠١/ ٢٠١٨	٤
٦	قضية عسكرية	٩٣ لسنة ٢٠١١ جنايات عسكرية الإسماعيلية	الإسماعيلية	٠٩/ ٠١/ ٢٠١٨	٣
٧	قضية عسكرية	٩٩ لسنة ٢٠١٤ جنايات عسكرية	سيناء	٣٠/ ٠١/ ٢٠١٨	١
٨	كمين الجورة	٣٨٢ لسنة ٢٠١٣ جنايات عسكرية	شمال سيناء	٢٢/ ٠٣/ ٢٠١٨	٢
٩	عبد الرحمن الجبرتي	١١٩ لسنة ٢٠١٦ جنايات عسكرية السويس	السويس	٢٥/ ٠٦/ ٢٠١٨	١
١٠	قضية عسكرية	جنايات عسكرية	سيناء	٠٩/ ٠٧/ ٢٠١٨	٣
١١	قتل نجل المستشار	١٧٥٨٣ لسنة ٢٠١٤ جنايات أول المنصورة	الدقهلية	٠٧/ ٠٢/ ٢٠١٩	٣
١٢	مقتل اللواء نبيل فرَّاج	٩٨٣ لسنة ٢٠١٤ جنايات شمال الجيزة	الجيزة	١٣/ ٠٢/ ٢٠١٩	٣
١٣	النائب العام	٣١٤ لسنة ٢٠١٥ جنايات القاهرة	القاهرة	٢٠/ ٠٢/ ٢٠١٩	٩
١٤	تفجير سفارة النيجر	٢٦٨ لسنة ٢٠١٥ جنايات غرب القاهرة العسكرية	القاهرة	٠٥/ ١٢/ ٢٠١٩	١
١٥	تفجير كنيسة حلوان	2278لسنة ٢٠١٨ جنايات أمن دولة طوارئ حلوان	القاهرة	٠٥/ ١٢/ ٢٠١٩	١
١٦	التل الكبير	٥٧١٣ لسنة ٢٠١٣ جنايات الإسماعيلية	الإسماعلية	٠٥/ ١٢/ ٢٠١٩	١
١٧	تفجير الكنائس	١٦٥ لسنة ٢٠١٧ جنايات عسكرية	الإسكندرية	٢٥/ ٠٢/ ٢٠٢٠	٨
١٨	هشام عشماوي	١ لسنة ٢٠١٤ جنايات عسكرية	القاهرة	٠٤/ ٠٣/ ٢٠٢٠	١
١٩	الواحات	١٦٠ لسنة ٢٠١٨ جنايات غرب القاهرة العسكرية	الواحات	٢٧/ ٠٦/ ٢٠٢٠	١
٢٠	مكتبة الأسكندرية	٢٠٠٩١ لسنة ٢٠١٣ جنايات باب شرقي	الإسكندرية	٠٣/ ١٠/ ٢٠٢٠	٢
٢١	أجناد مصر	٣٤٥٥ لسنة ٢٠١٥ جنايات كلي جنوب الجيزة	الجيزة	٠٣/ ١٠/ ٢٠٢٠	١٠
22	اقتحام قسم كرداسة	١٢٧٤٩ لسنة ٢٠١٣ جنايات مركزكرداسة	الجيزة	٠٣/ ١٠/ ٢٠٢٠	٣
	الإجمالي				٨٠

#لا_للإعدام_في_مصر...

الإعدام التعسفي هو قتل شخص على يد وكيل للدولة، أو أي شخص آخر يعمل تحت سلطة الحكومة، أو بتواطئها معهم أو تغاضيها عن أفعالهم ولكن بدون عملية قضائية مناسبة، وحالات الإعدام المنبثقة عن حكم صادر عن محكمةٍ-هي أيضًا حالات إعدام تعسفي إذا لم تحترم ضمانات المحاكمة المنصفة.

إحصاء تنفيذ أحكام الإعدام في القضايا الجنائية خلال عام 2020:

91 شخصًا تم إعدامهم من يناير 2020 حتى أول ديسمبر 2020، في قضايا جنائية، وهم:

- 21 يناير/كانون الثاني 2020 إعدام 04 بسجن الاستئناف – القاهرة.
- 21 يناير/كانون الثاني 2020 إعدام 05 بسجن الزقازيق – الشرقية.
- 22 فبراير/شباط 2020 إعدام 03 بسجن الاستئناف – القاهرة.
- 04 مارس/أزار 2020 إعدام 03 بمحافظة الغربية.
- 28 يوليو/تموز 2020 إعدام 07 بمحافظة الإسماعيلية.
- 03 أكتوبر/تشرين الأول إعدام 08 بسجن برج العرب – الإسكندرية.
- 06 أكتوبر/تشرين الأول إعدام 11 بسجن الاستئناف – القاهرة.
- 08 أكتوبر/تشرين الأول إعدام 07 بسجن برج العرب – الإسكندرية.
- 13 أكتوبر/تشرين الأول إعدام 08 بسجن المنيا.
- 28 أكتوبر/تشرين الأول إعدام 04 بمحافظة الجيزة.
- 29 أكتوبر/تشرين الأول إعدام 01 بمحافظة الدقهلية.
- 02 نوفمبر/تشرين الثاني – إعدام 03.
- 07 نوفمبر/تشرين الثاني إعدام 09 بسجن المنيا.
- 09 نوفمبر/تشرين الثاني إعدام 01 بسجن المنيا.
- 18، 19 نوفمبر/تشرين الثاني إعدام 04 بالإسكندرية.
- 21، 23 نوفمبر/تشرين الثاني إعدام 01 بمحافظة المنوفية.
- إعدام 10 بسجن طنطا – الغربية.
- 24 نوفمبر/تشرين الثاني إعدام 01 – محافظة الدقهلية.
- 29 نوفمبر/تشرين الثاني إعدام 01 – بقنا.

...

تنويه

الإحصاء الخاص بتنفيذ أحكام الإعدام في القضايا الجنائية، لا يُعد إحصاءً كاملاً، وإنما فقط إحصاء لما تم رصده حسب المصادر الإعلامية.

#لا_للإعدام_في_مصر...

عقوبة الإعدام هى إزهاق لروح الإنسان التي لا يمكن استعادتها مرة أخرى.

#لا_للإعدام_في_مصر...

الناس جميعًا سواء أمام القضاء، ومن حق كل فرد لدى الفصل في أية تهمة جزائية تُوجه إليه، أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، مُنشأة بحكم القانون.

جدول إحصاء لأحكام الإعدام النهائية والباتة واجبة النفاذ:

م	المُسمى الإعلامى للقضية	رقم القضية	المحافظة	المحكوم عليهم
١	أحداث بور سعيد	٤٣٧ لسنة ٢٠١٣ جنايات بور سعيد	بور سعيد	١٠
٢	قسم شرطة مطاي	١٨٢٤ لسنة ٢٠١٣ جنايات كلي شمال المنيا	المنيا	٦
٣	اقتحام قسم كرداسة	١٢٧٤٩ لسنة ٢٠١٣ جنايات مركز كرداسة	الجيزة	١٧
٤	قتل الحارس	16850 لسنة ٢٠١٤ جنايات المنصورة	الدقهلية	٦
٥	فضل المولى	١٧٨١ لسنة ٢٠١٤ جنايات شرق الأسكندرية	الأسكندرية	١
٦	التخابر مع قطر	٣١٥ لسنة ٢٠١٤ جنايات أمن الدولة العليا	القاهرة	٣
٧	اللواء وائل طاحون	٢٨٨ لسنة ٢٠١٥ جنايات عسكرية القاهرة	القاهرة	٣
٨	أجناد مصر	٣٤٥٥ لسنة ٢٠١٥ جنايات كلي جنوب الجيزة	الجيزة	٣
٩	خلية أوسيم	٢٧١٩ لسنة ٢٠١٥ جنايات كلي شمال الجيزة	الجيزة	١
١٠	قسم شرطة حلوان	٨٢٨٠ لسنة ٢٠١٤ جنايات حلوان	القاهرة	٧
١١	اغتيال مدير أمن اسكندرية٣	١٠٦ لسنة ٢٠١٩ جنايات أمن دولة عليا طوارئ	الإسكندرية	٢
١٢	أنصار الشريعة	٢٨٧٠ لسنة ٢٠١٤ كلي جنوب القاهرة	القاهرة	٣
١٣	لجان المقاومة كرداسة	١٢٧٣/ ٢٠١٦ جنايات كرداسة	الجيزة	٦
١٤	قتل خفير شرطة أبو كبير	١٤١ لسنة ٢٠١٨ جنايات أ د ط أبوكبير.	الشرقية	١
	المجموع			٦٨

#لا_للإعدام_في_مصر...

"الحق في الحياة حقٌ مُلازمٌ لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا.

خاتمة وملخص التقرير:

- 2180 إجمالي أحكام الإعدام الصادرة في قضايا جنائية (1981 – 2012).
- 1563 إجمالي أحكام الإعدام الصادرة في قضايا سياسية (2013 – 2020).
- 80 شخصًا تم إعدامهم في قضايا ذات طابع سياسي (2014 – 2020).
- 68 شخصًا رهن الإعدام، ينتظرون تنفيذ الأحكام في"قضايا سياسية".

•إحصائيات 2020:

- إعدام 116 شخصًا من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني.
- 25 شخصًا تم إعدامهم في "قضايا سياسية".
- 91 شخصًا تم إعدامهم في "قضايا جنائية".
- 51 شخصًا حُكِمَ عليهم بالإعدام، من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني، 40 منهم أحكامهم نهائية باتة واجبة النفاذ صادرة من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ.
- الإحصائيات السابقة تشير إلى تصاعد كبير في إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام في مصر.
- ومن خلال متابعة، ومراقبة مدى توافر ضمانات المحاكمة العادلة، تبين غيابها كثيرًا، وانعدامها أحيانًا، وأبرز تلك الضمانات المفقودة:

1. **توقيف واعتقال المتهمين بشكلٍ تعسفي.**
2. **ممارسة عملية الاختفاء القسري.**
3. **التعذيب البدني والمعنوي.**
4. **الإكراه على الاعتراف تحت وطأة التعذيب.**
5. **المحاكمة أمام القضاء الاستثنائي غير الطبيعي.**

- إن توافر ضمانات المحاكمات العادلة التي أوصت بها المواثيق الدولية والدساتير المصرية المُتعاقبة لهو دليل على وجود نظام سياسي فى الدولة يحترم حقوق الإنسان، وعدم توافرها دلالة على انهيارها؛ واحترام الحق في المحاكمة العادلة ضرورة من ضرورات الدولة الديمقراطية العادلة التي لا غناء عنها، و لا يجب التفريط في أي من هذه الضمانات سواء عند القبض أو الاحتجاز أو العرض على جهة التحقيق، أو اثناء إجراء المحاكمة أمام القضاء، أو بعد صدور الأحكام.
- إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يجب أن تكون هي الغاية الأسمى للأنظمة السياسية، و يحظر انتهاك القانون وارتكاب أفعال ترقى إلى جرائم تمثل اعتداءً على حقوق الإنسان تحت أى مبرر كان، خاصةً في عصرٍ تتمتع فيه حقوق الإنسان بحماية من القانون الدولي.

التوصيات:

- وقف تنفيذ أحكام الإعدام، وإعادة النظر في العقوبة والمُحاكمة بشكلٍ يتناسب والدستور والمواثيق الدولية.
- تصديق الحكومة المصرية، على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والخاص بإلغاء عقوبة الإعدام.
- التزام الحكومة المصرية -في ظل إصرارها على تلك العقوبة- بالمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فيما نُص عليه في فقرتها الثانية، بأن يُحكم بهذه العقوبة حصرًا على الجرائم شديدة الخطورة وفق محكمة مختصة وقاضٍ طبيعي وبإجراءات محاكمة عادلة تلتزم والمواثيق الدولية.
- ضرورة التزام الحكومة المصرية بالتوصيات التي نتجت عن المراجعة الدورية الشاملة في نوفمبر 2019، وذلك فيما يتعلق بعقوبة الإعدام والاتجاه نحو إلغاءها أو الحد منها.
- العمل على تفعيل القرار الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2007، والذي يدعو إلى فرض وقف اختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام، وفتح نقاش مجتمعي واسع -رسمي وشعبي- حول عقوبة الإعدام وجدواها، والنظر في استبدالها بعقوباتٍ أخرى، والعمل على إصلاح المنظومة التشريعية والقضائية، نحو حماية الحق في الحياة.
- إعادة النظر في توصيات خبراء الأمم المتحدة واللجنة الإفريقية بخصوص أحكام الإعدام في مصر.
- تشكيل لجنة تقصي حقائق للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان في مصر، والتحقيق في جرائم القتل خارج نطاق القانون، أو الإجراءات القضائية التي تفضي لصدورة أحكام إعدام وفق إجراءات موجزة أو تعسفية، ومحاسبة المسئولين عن هذه الجرائم ومنع إفلاتهم من العقاب.تحرك المقرر الخاص المعني بالقتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، وكذا المقرر الخاص باستقلال السلطة القضائية، بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لوقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام في مصر.